

الوضع الحالي** تستند فرنسا حالياً في عملياتها على دستور الجمهورية الخامسة، رئيس الدولة هو الرئيس، ويتم انتخاب الرئيس عن طريق التصويت الشعبي المباشر لمدة خمس سنوات. الذي يعينه الرئيس، يمارس سلطته السياسية على الدولة وهو المسؤول الحصري عن السياسة الداخلية وإدارة الحكومة. البرلمان الفرنسي يتألف من مجلسين: الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ. **ج. الموافقة على الميزانية، والتحقيقات البرلمانية، والتصويت على الثقة. يعمل القضاء بشكل مستقل عن السلطة التنفيذية والتشريعية، (2024). **د. الجوانب الرئيسية للحكومة** هيكل السلطة** يقوم هيكل السلطة الفرنسي بتفريق السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض. بما أنه من المستحيل أن تكون أي سلطة واحدة تمتلك جميع الصلاحيات، فهناك دائماً رقابة ومساءلة بين السلطات. حيث يكون رئيس الدولة هو الرئيس، ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء. وإجراء الاستفتاءات، يجب أن يحصل التعيين من قبل الرئيس على دعم الجمعية الوطنية، تتعامل السلطة التشريعية مع صياغة واقتراح القوانين، المناقشات البرلمانية، وإقرار القوانين؛ وتراقب نشاط السلطة التنفيذية. يضمن القضاء أن الأنشطة التي تقوم بها الحكومة تجاه الأطراف الأخرى لا تنتهك الدستور وأحكامه. تقوم السلطة القضائية بتنظيم سلطة السلطة التنفيذية، وتسعى لضمان تطبيق متساوٍ للعدالة أو القوانين، يمارس الصلاحيات التنفيذية مع رئيس الوزراء الذي يتعامل مع الشؤون الداخلية للبلاد، بينما يركز الرئيس على السياسة الخارجية والدفاع الوطني. (2024). الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، على الرغم من أن الجمعية الوطنية تُنتخب مباشرة، فإن نوابها يمثلون صوت الشعب، **السلطة القضائية** تستند إلى نظام القانون المدني، والمحاكم الإدارية. لكل منها حكومتها المحلية التي تؤدي العديد من الوظائف الإدارية. عززت عملية اللامركزية الديمقراطية المحلية، تُحترم مبادئ الحوكمة الرشيدة والمساءلة وحقوق وحرريات المواطنين الفردية من خلال تحقيق توازن في السلطات التي تمارسها الحكومة والنظام السياسي الفرنسي ذو الطبيعة شبه الرئاسية. بموجب دستور الجمهورية الخامسة، يعزز هذا النظام الحوكمة الرشيدة، حيث يدعم المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون (المصدر: موسوعة بريتانیکا، ويكيبيديا، **نوع الدستور** فرنسا تعتمد دستور الجمهورية الخامسة الذي تم اعتماده في 4 أكتوبر 1958. في الواقع، جاء الدستور كرد فعل مباشر على حالة عدم الاستقرار السياسي وعدم كفاءة الحكومة التي عرقلت الجمهورية الرابعة. تم صياغته تحت إشراف شارل ديغول، حيث وضع دستور الجمهورية الخامسة سلطة تنفيذية قوية متوازنة بشكل جيد بالضوابط التشريعية والقضائية. تنص ديباجة الدستور على أنها تقر بالحقوق والحرريات المذكورة في إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 وكذلك في ديباجة دستور عام 1946. تشمل التعديلات تمديد فترة الرئاسة، وتغيير النظام الانتخابي، وإنشاء حقوق جديدة إلى جانب الحريات. يعمل المجلس الدستوري المنصوص عليه في الدستور على التحقق من دستورية القوانين التي يسنها البرلمان (المصدر: موسوعة بريتانیکا، 2024). **نظام الحكم** حيث يكون رئيس الدولة هو الرئيس، هذا المزيج من ميزات كل من النظامين الرئاسي والبرلماني يؤدي إلى تقسيم المسؤوليات والسلطات بين الرئيس ورئيس الوزراء. ويمتلك صلاحيات هائلة: يستطيع حل الجمعية الوطنية، من ناحية أخرى، يجب أن يحصل رئيس الوزراء، الذي يعينه الرئيس، على الأغلبية في الجمعية الوطنية، يعني هذا النظام التنفيذي المزدوج أن الرئيس ورئيس الوزراء سيكونان كلاهما عناصر مهمة في الحكم، يمنع نظام شبه الرئاسية في فرنسا أي فرع من الحكومة من السيطرة المطلقة، كما يشجع هذا النظام على الاستقرار والاستمرارية في الحوكمة، (2024). حيث تم إنشاء مؤسسات ديمقراطية حديثة. تُعرّف الجمهورية الفرنسية بأنها أرض الديمقراطية، العلمانية، وحكم القانون. والحرية، والأخوة، وهي القيم الثلاث الأساسية للجمهورية الفرنسية. مع الجمهورية الخامسة الحالية التي أُنشئت في عام 1958.